



PROVISIONAL

A/40/PV.112
24 December 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد دي بينيس (اسبانيا)

- النظر في مشروع المواد المتعلقة بأحكام الدولة الاكثر رعاية : تقرير اللجنة السادسة [١٢٧]
- برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه : تقرير اللجنة السادسة [١٢٨]
- التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتملة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد : تقرير اللجنة السادسة [١٣٠]

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

٥١٧٩٥ 85-64668/A

- تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول : تقرير اللجنة السادسة [١٣١]
- تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية : تقرير اللجنة السادسة [١٣٢]
- مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الانسانية وأمنها : تقرير اللجنة السادسة [١٣٣]
- تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة فسي العلاقات الدولية : [١٣٤]
 - (أ) تقرير اللجنة السادسة ؛
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة .
- تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة عشرة : تقرير اللجنة السادسة [١٣٥]
- النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين : تقرير اللجنة السادسة [١٣٦]
- تقرير اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم [١٣٧]
 - (أ) تقرير اللجنة السادسة ؛
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة .
- تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين : تقرير اللجنة السادسة [١٣٨]

١(ب)

- الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بقانون المعاهدات التي تعقد بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية : تقرير اللجنة السادسة [١٣٩]

- تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير اللجنة السادسة [١٤٠]

- تقرير اللجنة الخامسة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة : [١٤١]

(أ) تقرير اللجنة السادسة ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة .

- مشروع مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن : تقرير اللجنة السادسة [١٤٢]

- مشروع النظام الداخلي النموذجي لمؤتمرات الأمم المتحدة : تقرير اللجنة السادسة [١٤٣]

- مشروع الاعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتمثلة بحماية الاطفال ورعايتهم مع اهتمام خاص بالرعاية والتبني على المعVIDين الوطني والدولسي : تقرير اللجنة السادسة [١٤٨]

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة السادسة [١٢]

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥البنود ١٢٧ و ١٢٨ و ١٣٠ الى ١٤٣ و ١٤٨ و ١٢ (تابع)النظر في مشروع المواد المتعلقة بأحكام الدولة الاكثر رعاية : تقرير اللجنة السادسة
(A/40/977)برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة
تفهمه : تقرير اللجنة السادسة (A/40/1010)التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي
الجديد : تقرير اللجنة السادسة (A/40/978)تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول : تقرير اللجنة السادسة (A/40/1011)تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية : تقرير اللجنة السادسة (A/40/999)مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الانسانية وأمنها : تقرير اللجنة السادسة
(A/40/1000)تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات
الدولية :(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/40/1001) ؛(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1015) .تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة عشرة :
تقرير اللجنة السادسة (A/40/935)النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية
والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين : تقرير اللجنة السادسة (A/40/936)تقرير اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم
وتمويلهم وتدريبهم :(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/40/979) ؛(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1016) .

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين : تقرير اللجنة السادسة (A/40/961)

الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بقانون المعاهدات التي تعقد بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية : تقرير اللجنة السادسة (A/40/952)

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير اللجنة السادسة (A/40/1012)
تقرير اللجنة الخامسة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة :

(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/40/1013) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1017) .

مشروع مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن : تقرير اللجنة السادسة (A/40/981)

مشروع النظام الداخلي النموذجي لمؤتمرات الأمم المتحدة : تقرير اللجنة السادسة (A/40/1002)

مشروع الاعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتملة بحماية الأطفال ورعايتهم مع اهتمام خاص بالرعاية والتبني على المعيددين الوطني والدولي : تقرير اللجنة السادسة (A/40/998)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة السادسة (A/40/997)

عرض السيد موليني (ليسوتو) مقرر اللجنة السادسة تقارير اللجنة (A/40/977)

و A/40/1010 و A/40/978 و A/40/1011 و A/40/999 و A/40/1000 و A/40/1001 و A/40/935 و A/40/936 و A/40/979 و A/40/961 و A/40/952 و A/40/1012 و A/40/1013 و A/40/981 و A/40/1002 و A/40/998 و A/40/997 شم قـال

ما يلي :

السيد فولو (ليسوتو) مقرر اللجنة السادسة (ترجمة شفوية عن
الانكليزية) : يشرفني بوصفي مقررا للجنة السادسة أن أتولى عرض تقارير اللجنة
السادسة بشأن البنود ١٢ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٣٠ الى ١٣٤ و ١٤٨ . وينبغي أن أذكر أنني
عرضت تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢٩ المعنون "التدابير الرامية الى منع
الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر ارواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات
الاساسية ودرامة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن
البؤس وخيبة الامل والشعور بالظلم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح
بشرية بما فيها ارواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية" . وقد بتت
الجمعية العامة في نفس اليوم في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة .
ويعطي التقرير الخاص بالبند ١٢٩ بالإضافة الى تقارير اللجنة السادسة التي أتشرف
اليوم بعرضها صورة كاملة للعمل الذي أنجزته اللجنة في الدورة الحالية .

وسأتولى عرض تقارير اللجنة السادسة وفقا لترتيب البنود التي تشير اليها .
ففيما يتعلق بالبند ١٢ ، اقتضت اللجنة السادسة ، كما يظهر في تقريرها في الوثيقة
A/40/997 ، على الاخطاة علما بالفصل الاول من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
وفيما يتعلق بالبند ١٢٧ المعنون "النظر في مشروع المواد المتعلقة باحكام
الدولة الاكثر رعاية" ، استرعى إنتباه الجمعية العامة الى تقرير اللجنة السادسة
المعمم في الوثيقة A/40/977 ، والى مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ منه .
والفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار هذا تطلب الى الامين العام أن يدعو الدول الاعضاء
الى إبداء تعليقاتها بشأن أنسب الاجراءات لإنجاز العمل فيما يتعلق باحكام الدولة
الاكثر رعاية ، والمحفل الذي تجرى فيه المناقشة المقبلة . وتقتضي الفقرة ٥ من
المنطوق ، بادراج البند على جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة والاربعين للجمعية
العامة ، عام ١٩٨٨ . وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار هذا بدون تصويت ،
وأرجو أن تحذو الجمعية حذوها .

والبند التالي الذي بحثته اللجنة السادسة في هذه الدورة هو البند ١٢٨
المعنون "برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره
وزيادة تفهمه" . وتقرير اللجنة السادسة الى الجمعية العامة وارد في الوثيقة
A/40/1010 . وتقتضي أحكام مشروع القرار ، الوارد في الفقرة ٧ من التقرير بأن تآذن
الجمعية العامة ضمن جملة أمور ، للأمين العام بأن يطلع ، في سنتي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ،
بالانشطة المحددة في تقريره بشأن هذا البند ، وأن تجدد دعوتها للدول الاعضاء
وللمهتمين بالامر من منظمات وأفراد بالتبرع لتمويل الانشطة المضطلع بها في اطار
المكونات المختلفة للبرنامج .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار هذا بدون تصويت ، وأرجو ان تحذو
الجمعية العامة حذوها .

والآن استرعى إنتباه الجمعية العامة الى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند
١٣٠ من جدول الاعمال ، المعنون "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي
المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" ، والوارد في الوثيقة A/40/978 . أما

مشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده ، والوارد في الفقرة ١٠ من التقرير ، فقد اعتمدته اللجنة بأغلبية ٦٧ صوتاً مقابل لاشيء وإمتناع ١٧ عن التصويت . وتحث الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار هذا الدول الاعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على أن تقدّم ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، آراءها وتعليقاتها بشأن الدراسة التي أعدها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عن هذا الموضوع ، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالتدابير والاجراءات الاضافية التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالنظر في تلك الدراسة .

وتوصي الفقرة ٢ من المنطوق بأن تقوم الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والأربعين ، بالنظر في أنسب اجراء لاستكمال الاضطلاع بعملية التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة ، وتحديد المحفل الذي ستسند اليه هذه المهمة .

وأنتقل الآن الى البند ١٣١ المعنون "تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول" . وقد أنشأت اللجنة السادسة تحت هذا البند لجنة فرعية أوكلت اليها مهمة ايضاح وتحديد عناصر حسن الجوار . وتقرير اللجنة السادسة وارد في الوثيقة A/40/1011 . ويقضي مشروع المقرر المستنسخ في الفقرة ٩ من التقرير ، بأن تقرر الجمعية العامة أن تحيط علماً بتقرير اللجنة الفرعية المعنية بحسن الجوار ، وأن تواصل وتستكمل ، بناء على قرارها ٧٨/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، مهمة تحديد وتوضيح عناصر حسن الجوار ، داخل إطار اللجنة الفرعية التابعة للجنة السادسة . وبخصوص هذا البند ، أود أن تحيط الجمعية العامة علماً بخطأ مطبعي وارد في التقرير . إذ أنه من حيث التنسيق الطباعي ينبغي أن يرد مشروع المقرر في التقرير وفي قرار الجمعية العامة بالشكل الذي إعتد به دون تصويت في اللجنة السادسة . وآمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر هذا بدون تصويت مثلما فعلت اللجنة السادسة .

أنتقل الآن الى البند ١٣٢ "تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية" . وتقرير اللجنة السادسة المتمثل بهذا البند وارد في الوثيقة A/40/999 ، ويظهر مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة السادسة بشأنه في الفقرة ١٠ من التقرير . وبموجب

(السيد فولو ، مقرر
اللجنة السادسة)

مشروع القرار هذا ، تحت الجمعية العامة جميع الدول من جديد على أن تراعي وتشجع بحسن نية ، في منازعاتها الدولية ، أحكام إعلان مانبلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وتؤكد ضرورة مواصلة الجهود لتمييز عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وترجو من الأمين العام أن يواصل إعداد مشروع دليل خاص بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وقد إعتد مشروع القرار هذا ، الموصى بأن تعتمده الجمعية العامة تحت هذا البند ، في اللجنة السادسة دون تصويت ، وأمل أن تحذو الجمعية العامة حذوها إلا أن هناك مهوا طفيفا آخر وقع بشأن هذا البند . فالنص النهائي لمشروع القرار لا يورد اسم المغرب بوصفها من مقدمي المشروع . وأرجو أن تحيط الجمعية العامة علما بهذا السهو ، وأن تدرج اسم المغرب ضمن مقدمي مشروع القرار .

ومرة أخرى فيما يتعلق بهذا البند هناك خطأ مطبعي طفيف آخر . فثمة إختلاف بين النص الانكليزي والنص الفرنسي . لذا أرجو من الجمعية العامة أن تلاحظ أن النص الفرنسي ينبغي أن يتسق مع النص الانكليزي بإضافة رمز الوثيقة في الحاشية . وأدعو الجمعية العامة الآن الى توجيه إنتباهها الى البند ١٢٢ من جدول الاعمال المعنون "مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الانسانية وأمنها" ، والى تقرير اللجنة السادسة ذي العلة الوارد في الوثيقة A/40/1000 .

وقد اعتمد مشروع القرار الموصى بأن تعتمده الجمعية العامة ، والوارد في الفقرة ٩ من التقرير ، بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٨ عن التصويت . ويدعو مشروع القرار لجنة القانون الدولي في الفقرة ١ من المنطوق الى مواصلة عملها في وضع مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الانسانية وأمنها ، وذلك بوضع مقدمة ، بالاضافة الى قائمة بهذه الجرائم . وبموجب الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق يُرجى من الأمين العام أن يلتصم وجهات نظر الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية في المخطط الذي أعده المقرر الخاص بشأن القانون المقبل ، وأن يدرجها في تقرير يقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين ، بغية إتخاذ القرار اللازم بشأنها في الوقت المناسب .

وأنتقل الآن الى البند ١٣٤ المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية". ويرد تقرير اللجنة السادسة المتعلق بهذا البند في الوثيقة A/40/1001. كما يرد في الفقرة ١٠ من التقرير مشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده. وقد إعتمد مشروع القرار هذا بالتصويت المسجل بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل ١٥ صوتا ، وإمتناع ١١ عن التصويت .

ويقتضي مشروع القرار ، تقرر الجمعية العامة ، ضمن جملة أمور ، أن تواصل اللجنة الخاصة عملها بهدف صياغة معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، والقيام ، في أقرب وقت ممكن ، وكمرحلة وسيطة ، بصياغة إعلان بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وكذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، أو ما قد تراه اللجنة مناسبا من توصيات أخرى . وقد تسنى ، وكما فهمت ، التوصل الآن الى اتفاق بشأن موعد عقد الدورة المقبلة للجنة الخاصة . فسوف تعقد اللجنة دورتها لعام ١٩٨٦ في نيويورك في الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير الى ١٤ شباط/فبراير .

(السيد فولو ، مقرر
اللجنة السادسة)

انتقل الآن الى البند ١٣٥ المعنون "تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة عشرة" وقد عمم تقرير اللجنة السادسة في الوثيقة A/40/935 التي تتضمن الفقرة ٦ منها نص مشروع القرارين اللذين توصي اللجنة الجمعية العامة باعتمادهما .

في مشروع القرار الاول المعنون "تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي" تثنى الجمعية العامة على اللجنة للتقدم الذي احرزته في أعمالها وتلاحظ بارتياح خاص إنجاز وإعتماد القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي . وتوصي الجمعية العامة أيضا بأن تواصل اللجنة أعمالها بشأن المواضيع المدرجة في برنامج عملها .

وفي مشروع القرار الثاني ، ترحو الجمعية العامة من الامين العام أن يحيل نص القانون النموذجي الى الحكومات ومؤسسات التحكيم والهيئات المهتمة الأخرى كالفرف التجارية . وتوصي بأن تعطي جميع الدول الاعتبار الواجب للقانون النموذجي . وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرارين بتوافق الآراء وأمل أن يكون بوسع الجمعية العامة أن تحذو نفس الحذو .

واسمحوا لي الآن أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى البند ١٣٦ المعنون "النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية أمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين" . ويرد في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة السادسة المعمم بوصفه الوثيقة A/40/936 ، مشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده . وفي مشروع القرار هذا ، تدين الجمعية العامة بقوة أعمال العنف المرتكبة ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين وكذلك ضد البعثات والممثلين لدى المنظمات الحكومية الدولية وموظفي تلك المنظمات ، وتؤكد أن هذه الاعمال لا يمكن تبريرها . وتؤكد على أهمية زيادة الوعي في جميع أنحاء العالم بضرورة كفالة الحماية والأمن والسلامة لتلك البعثات وأولئك الممثلين والموظفين فضلا عن دور الامم المتحدة في هذا المجال .

وبالإضافة الى ذلك تحث الجمعية العامة الدول على احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتكفل بشكل فعال أمن البعثات والاشخاص المعنيين ، وتطلب الى الدول التي ليست بعد أطرافاً في الموكود الدولية المتعلقة بذلك الموضوع أن تنظر في امكانية أن تصبح من أطرافها . وتدعو الى مواصلة العمل باجراءات الابلاغ التي انشأتها القرارات السابقة وترجو من الامين العام أن يعد دراسة استقصائية عن نفاذ تلك الاجراءات .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء ، ومرة أخرى أعرب عن الأمل في أن تحذو الجمعية العامة حذوها .

وانتقل الآن الى البند ١٣٧ من جدول الأعمال المعنون "تقرير اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم" . وفي مشروع القرار ذي الصلة الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة السادسة المعمم في الوثيقة A/40/979 ، تقرر الجمعية العامة أن تجدد ولاية اللجنة المختصة وترجو منها ان تبذل كل ما في وسعها لانجاز ولايتها في دورتها السادسة وأن تقدم مشروع اتفاقية الى الجمعية العامة في العام المقبل . وأفهم في هذا الصدد ، أنه قد تسنى التوصل الى اتفاق بشأن موعد انعقاد دورة اللجنة المختصة في عام ١٩٨٦ وأنه يمكن ملء الفراغ في الفقرة ٧ من المنطوق على النحو التالي : "من ١٦ حزيران/يونيه الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦" .

وقد إعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بتوافق الآراء ، وآمل أن تحذو الجمعية العامة حذوها .

فيما يتعلق بالبند ١٣٨ المعنون "تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين" ، يرد تقرير اللجنة السادسة في الوثيقة A/40/961 . وتوصي الفقرة ٣ من مشروع القرار الوارد في الفقرة ٦ من التقرير لجنة القانون الدولي بأن تواصل أعمالها بشأن المواضيع المدرجة في برنامجها الحالي آخذة في الحسبان أنه من المستصوب بمسورة واضحة إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم في اعداد

مشاريع مواد بشأن المواضيع المحددة قبل نهاية مدة العضوية الراهنة . وآمل أن تحذو الجمعية العامة حذو اللجنة السادسة وتعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

وانتقل الآن الى البند ١٣٩ من جدول الاعمال المعنون "الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بقانون المعاهدات التي تعقد بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية" ، وأود أن أذكر أنه ، عملاً بالقرار ٨٦/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، أجريت مشاورات موسعة تحت الرئاسة المشتركة بين السفير القيسي والسيد فلايشهاور المستشار القانوني وذلك قبل ان تنظر اللجنة السادسة في ذلك البند .

وقد تقدم رئيس اللجنة السادسة بمشروع القرار المطروح على الجمعية العامة الان في الوثيقة A/40/952 كنتيجة لنجاح المشاورات غير الرسمية التي أشرت اليها لتوي ، واعتمده اللجنة دون تصويت ، وقد أسفرت تلك المشاورات عن عدة نتائج - على نحو ما يبين من الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من مشروع القرار - من بينها ، اعداد مشروع للنظام الداخلي يوصي بأن يعتمد المؤتمر وقائمة بمشاريع مواد الاقتراح الاساسي التي يعتبر النظر فيها من حيث المضمون أمراً لازماً ومشروعاً للاحكام الختامية أجري بشأنه تبادل للآراء وذلك كي ينظر فيه المؤتمر .

وأود أيضاً أن أشير الى أنه ، بموجب الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، ستشارك الامم المتحدة ذاتها في المؤتمر فضلاً عن المنظمات الدولية والحكومية الدولية التي جرى العرف على دعوتها للاشتراك بمصفاً مراقب في مؤتمرات التدوين القانوني المعقودة تحت اشراف الامم المتحدة .

وبالنظر في هذا البند خلال الدورة الحالية للجمعية العامة نكون قد أتمننا الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المزمع عقده في فيينا في الفترة من ١٨ شباط/فبراير الى ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ .

وأود أن أشير الى خطأ خفيف في الوثيقة A/40/952 ، حيث أن رمز الوثيقة الوارد في الفقرتين ٥ و ٦ ينبغي ان يكون A/C.6/40/L.16 بدلاً من A/C.6/39/116 .

وآمل أن تحذو الجمعية العامة حذو اللجنة السادسة فتعتمد مشروع القرار الموصى به دون تصويت .

وأتناول الآن البند ١٤٠ من جدول الاعمال المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" . وتتضمن الفقرة ٧ من تقرير اللجنة السادسة الوارد في الوثيقة A/40/1012 مشروع قرار يدين بقوة ضمن جملة أمور ، أية أفعال إرهابية واجرامية تشكل انتهاكا لامن البعثات المعتمدة لدى الامم المتحدة وسلامة موظفي تلك البعثات ، ويحث البلد المضيف والامين العام على التماس حل يكون متسقا مع اتفاقية المقر فيما يتعلق بالتشريعات الاخيرة التي أقرها البلد المضيف . ويرجو من الامين العام أن يبذل منخرطا بصورة نشطة في جميع اوجه العلاقات بين الامم المتحدة والبلد المضيف . ويرجو من لجنة العلاقات مع البلد المضيف أن تواصل عملها .

وآمل أن تحذو الجمعية العامة حذو اللجنة السادسة وتعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت .

وفيما يتعلق بالبند ١٤١ المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وتعزيز دور المنظمة" ، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الفقرة ١٢ من الوثيقة A/40/1013 التي تتضمن مشروع القرار الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده . ويقتضي مشروع القرار أن تقرر الجمعية تجديد ولاية اللجنة الخاصة وتطلب اليها اعطاء الاولوية لمسألة صيانة السلم والامن الدوليين بجميع جوانبها من أجل تعزيز دور الامم المتحدة ، ولاسيما مجلس الامن ، وتطلب الى اللجنة الخاصة أيضا مواصلة أعمالها بشأن مسألة تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية وأن تبقى مسألة ترشيد اجراءات الامم المتحدة قيد الاستعراض الفعلي . وفيما يتعلق بالفقرة ٢ (١) من مشروع القرار ، أود أن أوجه إنتباه الجمعية العامة الى الفقرة ١١ من التقرير . أما بالنسبة للفقرة ٢ من مشروع القرار ، فقد تسنى التوصل ، على حد علمي ، الى اتفاق بشأن موعد الدورة المقبلة للجنة ومن ثم ، يمكن ملء الفراغ في الفقرة ٢ على النحو التالي : " من ٧ نيسان/ابريل الى ٢ أيار/مايو " .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت وآمل أن تحذو الجمعية العامة حذوها .

انتقل الآن الى البند ١٤٢ المعنون "مشروع مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن" . وقد عمّم تقرير اللجنة السادسة ذات الصلة تحت رمز A/40/981 . وكما ورد في التقرير ، أنشأت اللجنة السادسة مرة أخرى هذا العام فريقاً عاملاً لمواصلة النظر في مشروع مجموعة المبادئ . أما مشروع المقرر الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده فهو وارد في الفقرة ٩ من التقرير وهو ينم على إعادة إنشاء فريق عامل تابع للجنة السادسة في الدورة القادمة ، للتعجيل في وضع صيغة نهائية لمشروع مجموعة المبادئ . وآمل أن تحذو الجمعية العامة حذو اللجنة السادسة فتعتمد مشروع المقرر هذا دون تصويت .

وانتقل الآن الى البند ١٤٢ المعنون " مشروع النظام الداخلي النموذجي لمؤتمرات الأمم المتحدة " . لقد قررت اللجنة السادسة ، كما يتضح من تقريرها (A/40/1002) ، أن تؤجل دون تصويت بحث تقرير الأمين العام ذا الصلة الى دورتها القادمة .

وبالنسبة للبند الأخير ، ١٤٨ ، من جدول الأعمال ، المعنون "مشروع الاعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتعلقة بحماية الاطفال ورعايتهم مع اهتمام خاص بالرعاية والتبني على المعVIDين الوطني والدولي" ، استرعى انتباه الجمعية العامة الى تقرير اللجنة السادسة (A/40/998) ، والى مشروع المقرر في الفقرة ٩ منه ، والذي اعتمدته اللجنة السادسة دون تصويت . وتدعو اللجنة السادسة الجمعية العامة لان تقرر أن المشاورات غير الرسمية المحدودة ينبغي أن تجرى في وقت مبكر خلال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة عملاً على بحث بقية المسائل وتحقيق اتفاق بشأن اعتماد مشروع الاعلان في تلك الدورة .

وبهذا أكون قد شارفت الانتهاء من عرض تقارير اللجنة السادسة ، وأنا مدرك

اني اشقلت على أعضاء الجمعية العامة ، لكن يبدو لي أن منجزات اللجنة السادسة فسي هذه الدورة كانت كافية وبارزة بحيث استحققت ذلك التقديم المفصل مهما كان عاما .

وقبل أن اختتم كلمتي ، يلزمني واجبي ألا ادع هذه الفرصة تمرّ دون أن أشيد بإشادة خاصة بكل الذين أسهموا في جعل عمل اللجنة السادسة ناجحا ، وبالتالي جعلوا بومعي أن أضع تقدير اللجنة .

أولا ، أود أن أتقدم بالتهنئة الى كل الممثلين والزلاء في اللجنة الذين أدى حوارهم الشاحذ للفكر لا الى الحفاظ على المستويات والتقاليد التي تميّز بها اللجنة السادسة ومنها الاخوة والموضوعية فحسب بل وساعدوني أيضا على أن أظل يقظا طوال ساعات المداولات الطويلة .

وأود أن أتقدم بالشكر الخاص الى السفير القيسي ، رئيس اللجنة السادسة ، الذي بفضل قيادته الرشيدة المعروفة وحنكته الدبلوماسية وادراكه الواسع للنظام الداخلي وسبره وذكائه ، ساعد اللجنة بشكل كبير على انهاء عملها بنجاح خلال هذه الدورة الاربعين للجمعية العامة .

وأشكر أيضا نائبي رئيس اللجنة ، السفير كاسيريس ممثل هندوراس والسيد موتزلبرغ ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، على اشتراكهما القيم في اجتماعات هيئة المكتب .

ولا بد أن أشكر أيضا المستشار القانوني وكيل الامين العام كارل أوغست فليشور ، ومدير مكتب شعبة التدوين للشؤون القانونية السيد جيورجي كاليينكين ، والسيد جون دي مارام ، والسيد لاري جونسون ، والسيد ميازي سنجيلا وبقية موظفي الامانة الذين ساعدوا في أعمال المكتب خلال الدورة الاربعين .

أود أن أشكر أيضا موظفي المؤتمرات وموظفي الصحافة وفريق المترجمين الفوريين وبالطبع موظفي الوثائق الذين لا يعرفون الكلل ، وكل الذين ساعدوا على اتمام عمل اللجنة السادسة على النحو الصحيح خلال هذه الدورة .

(السيد فولو ، مقرر
اللجنة السادسة)

وأخيرا وليس آخرا ، أود أن أشيد اشادة خاصة بالسيدة جاكلين دوشي التي جلست بجواري على المنصة دون كلل طوال الاسابيع التي استغرقتها أعمال اللجنة . وكانت ابتهامتها الساحرة مصدر تشجيع لي ، ولا يمكن لي أن أنسى الجهد الدؤوب الذي بذلته من أجل وضع تقرير اللجنة لهذه السنة . فأنا مدين لها طالما حيت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن لم يكن هناك اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة السادسة .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تقتصر البيانات اذن على تعليق التصويت . لقد عرض في اللجنة بوضوح مواقف الوفود فيما يختص بمختلف توصيات اللجنة السادسة ، ووردت في السجلات الرسمية ذات الصلة . أذكر الأعضاء أنه وفقا للفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ ، توافق الجمعية العامة على أن :

"تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليق تصويتها مرة واحدة ، أي اما في اللجنة أو في الجلسة العامة . ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة " .
وأذكر الأعضاء أيضا أنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمة التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق وتلقيها الوفود من مقاعدها .

ننتقل أولا الى تقرير اللجنة السادسة المتعلق بالبند ١٢٧ من جدول الأعمال المعنون "النظر في مشروع المواد المتعلقة بأحكام الدولة الاكثر رعاية" (A/40/977) .
تبت الجمعية العامة الآن في توصية اللجنة السادسة في الفقرة ٨ من تقريرها (A/40/977) . لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار هذا دون تصويت . هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٥/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : انتهت الجمعية العامة مسن

النظر في البند ١٢٧ من جدول الأعمال .

بعد ذلك مباشرة ، تنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند

١٢٨ من جدول الأعمال المعنون "برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون

الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه" (A/40/1010) .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في

الفقرة ٧ من تقريرها (A/40/1010) . لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون

تصويت . هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٦/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أنهت الجمعية العامة النظر في

البند ١٢٨ من جدول الأعمال .

تدظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٣٠ من جدول الأعمال ، والمعنون " التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" ، الوارد في الوثيقة A/40/978 .

أعطى الكلمة الآن لممثل شيلي الذي يرغب في تحليل تصويته قبل التصويت .

السيد موراجا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد أولى وفد

بلدي الاهتمام التفضيلي الذي يستحقه البند "التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد" ، ولذلك تكلم في المناقشة في اللجنة السادسة ، ونفعل ذلك الآن مرة أخرى في هذا الاجتماع العادي .

وفي رأينا ، ينطوي مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، في أوضح صورته وأكثرها انصافا ، على الحاجة الحيوية الى تحقيق التوازن الدولي الذي يكفل المعاملة العادلة للبلدان النامية .

وقد صوتت شيلي قبل أكثر من عشر سنوات مضت وفقا لاعتقادها بالحاجة الماسة الى تأمين هذه المعاملة الأكثر انصافا ، في صالح اعتماد القرار ٢٢٢١ (د - ٢٤) ، الوارد في ميثاق حقوق الدول وواجباتها في المجال الاقتصادي .

وفي هذا السياق ، تعلق جمهورية شيلي أهمية كبرى على التطوير التدريجي لمبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومعايير القانونية ، ولهذا السبب ، كان بلدي من بين مقدمي مشروع القرار الذين يوصون بضرورة النظر في هذه المسألة في دورة الجمعية العامة الحادية والأربعون .

وعندما درسنا تقرير معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بشأن المبادئ المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كما نسميه عادة ، اكتشفنا أن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أدرج بعض هذه المبادئ تحت بند المبادئ التي "تأكدت على نحو كامل" ، واعتبر البعض الآخر منها في مرحلة التكوين . وهذه هي الحال أيضا فيما يتعلق بمسألة المعاملة التفضيلية للبلدان النامية والسيادة الدائمة على مواردها الوطنية ، وحق أي دولة في الانتفاع بالعلم والتكنولوجيا ، وحق البلدان

النامية في الحصول على المساعدات الانمائية ، والمساواة في المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأخيرا ، التراث المشترك للبشرية .

ونحن نرى ، بل نعتبر أنه من الملائم أن نكرر اليوم أمام هذه الجمعية الموقرة ، أن هذا المبدأ قد ظهر منذ عشرين عاما مفت بناء على الحاجة الى ايجاد اطار قانوني للمناطق الجغرافية التي تفتقر اليه تماما . وحيث أن كل من منطقة قاع البحار خارج حدود الولاية الوطنية ومنطقة الفضاء الخارجي هما المنطقتان اللتان تفتقران الى مثل هذا الاطار المعياري ، أصبحت فكرة تراث الانسانية المشترك تشكل الحل المناسب للملائم لذلك النوع من الاقاليم أو المناطق .

الا أنه يبدو لنا أنه من غير المناسب أو الصواب على الاطلاق أن يشوه عنوة هذا المبدأ ، الذي ينبغي تطبيقه على المناطق الجغرافية الخالية من أي نشاط انساني دائم أو نظام قضائي مستقر ، أو دلائل على السيادة أو دعاوى السيادة ، أو وجود مكان ، أو مكوك تملك ، بصورة مفتعلة عملا على امكان تطبيقه على المناطق التي تتوافر فيها هذه الشروط الاساسية .

ونحن نرى أنه يتعين علينا أن نعمل على ألا يتعارض مفهوم ذلك المبدأ وإعماله مع مبادئ ومعايير القانون الدولي التي تتم بأهمية قصوى ، سواء تلك التي تنطبق على قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية أو على الفضاء الخارجي ، بالرغم أن هذا يبدو ملائما ولازما للغاية ، ونحن نرفض بقوة تقويض مبدأ السيادة أو الحقوق المشروعة . وينبغي تطبيق ذلك المبدأ حتى في مرحلة التكوين فسي المناطق التي لا تكون تحت سيطرة أحد ، ولا يطبق على الاطلاق في المناطق التي توجد تحت سيطرة طرف بعينه .

والتفكير بغير ذلك يؤدي بنا الى مفهوم غير واقعي للقانون ، ويجبرنا على اجراء التدوين والتطوير التدريجي في الوقت ذاته ، ومن ثم ، يفتح المجال أمام اساءة استخدام الموارد وعدم الانصاف .

وأخيرا ، نود أن نعرب من جديد عن أملنا في أن يتوافر التحليل المناسب والكافي لهذه المسألة الهامة لأننا نعتقد أن المبادئ والتصورات النظرية في هذا المجال ، بصفة عامة ، ينبغي أن تقوم على الواقع مع تجنب الارتجال الضار أو الإفراط في التصور ، وما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تبّت الجمعية الآن في مشروع

القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة العاشرة من تقريرها (A/40/978) .
وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اشيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج (كوت ديفوار) ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،

ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت
 لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية
 السعودية ، السنغال ، سيراليون ، صغافورة ، الصومال ،
 سرى لانكا ، السودان ، مورينام ، سوازيلند ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فنزويلا ، فيجي
 نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعمون : امتراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا
 (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، ايطندا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، نيوزيلندا ، النرويج ،
 البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ مقابل لا شيء وامتناع ١٩ عن التصويت

(القرار ٦٧/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد اختتمنا بذلك النظر فسي

البنء ١٢٠ من جدول الاعمال .

هل لي الآن أن أسترعي انتباه الاعضاء الى تقرير اللجنة السادسة الى البند
١٣١ من جدول الاعمال ، الممنون " تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول" (A/40/1011) .
تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٩
من تقريرها . ونظرا لان اللجنة السادسة قد اعتمدت مشروع القرار بدون تصويت ، هل لي
ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو حذوها ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٨/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وبذلك نكون قد اختتمنا النظر

في البند ١٣١ من جدول الاعمال .

تنتقل الجمعية العامة الآن الى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢٢ من جدول الاعمال المعنون : "تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية" (A/40/999). وتبَّتُ الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/40/999). وقد اعتمد مشروع القرار هذا من اللجنة السادسة دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تودُّ أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٩/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن اصبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر

البند ١٢٢ من جدول الاعمال .

أدعو الاعضاء الآن الى أن يوجهوا اهتمامهم الى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢٢ المعنون "مشروع قانون الجرائم المخلَّة بسلام الانسانية وامنها"
(A/40/1000) .

وتبَّتُ الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الموصى به من اللجنة السادسة في الفقرة ٩ من تقريرها (A/40/1000) .
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيفوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،

مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،
 فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،
 غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،
 ايرلندا ، ساحل العاج (كوت ديفوار) ، جامايكا ، الاردن ،
 كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
 الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : شيلي ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
البرتغال ، اسبانيا ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل ٦ وامتناع ٩ عن التصويت
(القرار ٧٠/٤٠)*

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر
البند ١٢٢ من جدول الاعمال .

ننتقل بعد ذلك الى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢٤ من جدول الاعمال
المعنون : "تقرير اللجنة الخامسة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في
العلاقات الدولية" (A/40/1001) .

تبت الجمعية العامة الان في مشروع القرار الموصى به من اللجنة السادسة في
الفقرة ١٠ من تقريرها (A/40/1001) . ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الاثار التي
يرتبها على الميزانية البرنامجية مشروع القرار هذا في الوثيقة (A/40/1015) .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ،
بوليفيا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

* بعد ذلك أبلغت وفود أوغندا وزمبابوي واليمن الديمقراطية الامانة
العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدا .

السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،
غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ،
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ،
غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران
(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ،
كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سلفادور ،
الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،

أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، إيطاليا ، إسرائيل ،
إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ،
البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا
الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أستراليا ، النمسا ، البرازيل ، شيلي ، ألمانيا (جمهورية -
الاتحادية) ، إيرلندا ، ساحل العاج ، نيوزيلندا ، صاموا ،
إسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ١٤ وامتناع ١٢ عن التصويت

(القرار ٧١/٤٠)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : فيما يتعلق بهذا البند أود أن
أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/40/1020 التي وردت فيها رسالة من
رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية تتل بمعضوية اللجنة الخاصة . وطبقا لتلك الرسالة ،
مستنحب اكوادور وكوبا والمكسيك من عضوية اللجنة الخاصة في عام ١٩٨٦ . وقد اتفقت
المجموعة على أن تحل محلها البلدان التالية : الأرجنتين والبرازيل وشيلي . وعلى
أساس هذه الرسالة ، عيّنت الأرجنتين والبرازيل وشيلي أعضاء في اللجنة الخاصة
اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد
أحاطت علما بهذا التعيين ؟

تقرر ذلك .

* بعد ذلك أبلغ وفدا أوغندا وزمبابوي الأمانة العامة أنهما كانا
ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظرس

البند ١٢٤ من جدول الاعمال .

ننتقل بعد ذلك الى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢٥ من جدول الاعمال

المعنون : "تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن اعمال دورتها

الثامنة عشرة" (A/40/935) .

وتبث الجمعية العامة الان في مشروعى القرارين الموصى بهما من اللجنة

السادسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/40/935) .

ومشروع القرار الاول عنوانه : "تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى

الدولي" . وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار الاول هذا بتوافق الآراء . فهل

لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٧٢/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الثاني معنون :

"القانون النموذجي للجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي بشأن التحكيم

التجارى الدولي" . وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار الثاني هذا بتوافق

الآراء . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٧٢/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظرس

البند ١٢٥ من جدول الاعمال .

ننتقل الان الى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢٦ من جدول الاعمال

المعنون : "النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات

الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين" (A/40/936) .

وتبَّت الجمعية العامة الآن في توصية اللجنة السادسة الواردة في الفقرة ٧ من تقريرها (A/40/936) . وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار المتعلق بهذه التوصية بتوافق الآراء . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أيضا اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٧٤/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر

البند ١٣٦ من جدول الأعمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أدعو الاعضاء الان الى النظر في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٣٧ من جدول الاعمال المعنون "تقرير اللجنة المخممة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتدريبهم" (A/40/979) .

تبت الجمعية الان في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١١ من تقريرها .

والاشار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارادة في تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1016) .

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بتوافق الآراء ، فهل لي ان أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٧٥/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : فيما يتعلق بهذا البند ، أوجه اهتمام أعضاء الجمعية الى الوثيقتين A/40/918 و A/40/1021 ، والاولى مقدمة من رئيس المجموعة الافريقية والثانية من رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية بشأن عضوية اللجنة المخممة .

وطبقا للرسالة الواردة في الوثيقة A/40/918 ، اعتمدت المجموعة الافريقية حلول بنن محل توغو ، التي قررت الانسحاب من عضوية اللجنة المخممة في عام ١٩٨٦ . وطبقا للوثيقة A/40/1021 ، ستكون عضوية اللجنة المخممة من دول أمريكا اللاتينية في عام ١٩٨٦ كما كانت عليه في عام ١٩٨٥ أي : أوروغواي وبربادوس وجامايكا وسورينام وكوبا وهايتي .

وعلى أساس الرسائل التي أشرت إليها ، عينت بنن عضوا في اللجنة المخممة اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، فهل لي ان أعتبر ان الجمعية قد أحاطت علما بهذا التعيين ؟
تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وأخيرا ، فيما يتعلق بالفقرة ٧ من مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية توا ، أود أن أحيط الأعضاء علما بأنه قد تم الاتفاق على عقد دورة عام ١٩٨٦ للجنة الخمسة في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

لقد انتهت الجمعية من نظر البند ١٣٧ من جدول الأعمال .
تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٣٨ المعنون "تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين". (A/40/961) .
تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٦ من تقريرها . لقد اعتمدت اللجنة القرار بتوافق الآراء ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٧٦/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد انتهت الجمعية من نظرها البند ١٣٨ من جدول الأعمال .
ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٣٩ المعنون "الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بقانون المعاهدات التي تعقد بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية" (A/40/952) .
تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة القرار بدون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٧٧/٤٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد انتهت الجمعية من نظرها البند ١٣٩ من جدول الأعمال .
ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٤٠ من جدول الأعمال المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" (A/40/1012) .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتُمد مشروع القرار (القرار ٧٨/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : انتهت الجمعية من نظر البند

. ١٤٠

تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٤١ من جدول الأعمال المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة".
 . (A/40/1013)

أوجه نظر الجمعية الآن الى توصية اللجنة السادسة الواردة في الفقرة ١٢ من تقريرها .

وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارد في الوثيقة A/40/1017 .

لقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتُمد مشروع القرار (القرار ٧٩/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : فيما يخص الفقرة ٢ من مشروع

القرار الذي اعتمده الجمعية توا ، اتفق على أن تعقد دورة عام ١٩٨٦ للجنة الخاصة في الفترة من ٧ نيسان/ابريل الى ٢ ايار / مايو ١٩٨٦ .

لقد اختتمت الجمعية نظرها للبند ١٤١ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٤٢ من جدول الأعمال المعنون "مشروع مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الإحتجاز أو السجن" (A/40/981) .

ستبت الجمعية العامة الآن في توصيات اللجنة السادسة . وتوصي اللجنة السادسة ، في الفقرة ٩ من تقريرها (A/40/981) ، باعتماد مشروع مقرر اعتمده بدون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو .
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بذلك نكون قد إنتهينا من نظر البند ١٤٢ من جدول الاعمال .

ستنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٤٢ من جدول الاعمال المعنون "مشروع النظام الداخلي النموذجي لمؤتمرات الأمم المتحدة"
(A/40/1002) .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع المقرر الذي أوصت به في الفقرة ٥ من تقريرها بدون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع المقرر

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد انتهينا من نظر البند ١٤٢ من جدول الاعمال .

ستنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٤٨ من جدول الاعمال المعنون "مشروع الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتعلقة بحماية الاطفال ورعايتهم مع اهتمام خاص بالرعاية والتبني على المعVIDين الوطني والدولي" (A/40/998) .

ومشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة السادسة وارد في الفقرة ٩ من ذلك التقرير . وقد اعتمدت اللجنة مشروع المقرر هذا بدون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انتهينا من نظر البند ١٤٨

من جدول الاعمال .

ستنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢ من جدول

الاعمال المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (A/40/977) .

ويبين من التقرير أن اللجنة السادسة أحاطت علما بالفعل الاول من تقرير

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/40/3) ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود

بدورها أن تحيط علما بالتقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من

النظر في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢ من جدول الاعمال وكل التقارير الأخرى

للجنة السادسة .

أود أن أشكر الممثلين لكونهم جعلوا من الممكن النظر في جميع هذه البنود

بهذه السرعة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥